صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

القوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

وتقرير مراقبا الحسابات عليها

صالح وبرسوم وعبدالعزيز - Grant Thornton

محاسبون ومراجعون

BT محمد هلال ووحيد عبد الغفار

محاسبون قانونيون ومستشارون

المحتويات	صفحة
تقرير مراقبا الحسابات	١
قائمة المركز المالى	٢
قائمة الدخل	٣
قائمة الدخل الشامل	٤
قائمة التدفقات النقدية	٥
قائمة التغير في صافي أصول الصندوق	٦
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	٧-٢١
أهم السياسات المحاسبية المطبقة	٢٢-٤١

BT محمد هلال ووحيد عبد الغفار
محاسبون قانونيون ومستشارون

صالح وبرسوم وعبدالعزيز – Grant Thornton
محاسبون ومراجعون

تقرير مراقبى الحسابات

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

تقرير عن القوائم المالية
راجعنا القوائم المالية المرفقة **لصندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية** والمتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى صافي أصول الصندوق والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية
هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الصندوق، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خاليه من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخط ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات
تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات فى القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأى
ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، فى جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالى **لصندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية** فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
يمسك الصندوق حسابات مالية منتظمة تتضمن كل مانص القانون ونظام الصندوق على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ماهو وارد بتلك الحسابات .

القاهرة فى: ١٥ مايو ٢٠٢٤

مراقبا الحسابات

حسن يسيونى البشة
سجل مراقبى حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٩٨)
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
عضو جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكية
BT محمد هلال و وحيد عبد الغفار

كامل مجدى صالح
سجل قيد مراقبى الحسابات لدى الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٦١)
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز
صالح وبرسوم وعبدالعزيز – Grant Thornton

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الأصول			
الأصول المتداولة			
النقدية ومافى حكمها	(٤)	٧٤ ٧٢٩ ٤٧٧	٧ ٩٢١ ٣٣٥
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٥)	٢ ٦٩٧ ٢٤٣ ٩٧٩	٢ ٠٨٥ ٧٩٨ ٢٧٧
استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(٧)	٥٣٦ ٤٠٠ ٣٢٠	٥٥ ١٨٧ ٣٥٥
إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	١ ٧٢٠ ١١٧ ٥٧١	٢ ١١٧ ٩٧٣ ٥٢٣
أرصدة مدينة أخرى	(٩)	٢٦ ١٢٤ ٢٢٨	١٠ ٣٥٠ ١١٧
إجمالى الأصول المتداولة		**٥ ٠٥٤ ٦١٥ ٥٧٥**	**٤ ٢٧٧ ٢٣٠ ٦٠٧**
الأصول غير المتداولة			
أصول ثابتة	(١٠)	١٣ ٤٢٥ ١٣٩	١٤ ٤٧٨ ٤٢٠
اصول حق الإنتفاع	(١١-١)	٩ ٢٣٨ ٩٠٣	١٣ ٣٦٩ ٤٦٥
استثمارات مالية	(١٢)	٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠
إجمالى الأصول غير المتداولة		**٣٢ ٤٦٤ ٠٤٢**	**٣٧ ٦٤٧ ٨٨٥**
إجمالى الأصول		**٥ ٠٨٧ ٠٧٩ ٦١٧**	**٤ ٣١٤ ٨٧٨ ٤٩٢**
الإلتزامات غير المتداولة			
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(١٥)	٣٥ ٣٢٤ ٤٢٢	٢١ ٠٠٧ ٥٢٣
إلتزامات عقد الإيجار- طويل الأجل	(١١)	١٢ ٤٠٤ ٩٦٦	١٦ ٦١١ ٨٤٢
إجمالي الإلتزامات غير المتداولة		**٤٧ ٧٢٩ ٣٨٨**	**٣٧ ٦١٩ ٣٦٥**
الإلتزامات المتداولة			
مخصصات	(١٦)	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	--
أرصدة دائنة آخرى	(١٣)	٢٩ ٧١٧ ٩٢٣	٥٦ ٦٨٠ ٥٣٣
إلتزامات عقد الإيجار	(١١-٢)	٥٨٣ ٢٨٣	٤ ٤٧٣ ٠٧٦
التزامات ضريبة الدخل الجارية	(١٤)	٩ ٠٥٨ ٤٧٨	--
إجمالي الإلتزامات المتداولة		**٥٤ ٣٥٩ ٦٨٤**	**٦١ ١٥٣ ٦٠٩**
إجمالي الإلتزامات		**١٠٢ ٠٨٩ ٠٧٢**	**٩٨ ٧٧٢ ٩٧٤**
صافي أصول الصندوق		**٤ ٩٨٤ ٩٩٠ ٥٤٥**	**٤ ٢١٦ ١٠٥ ٥١٨**
ويتم تمويلها علي النحو التالي:			
فائض الموارد	(١٧)	١ ٩٢٢ ٠٤٧ ٤١٧	١ ٧٨٢ ٠٨٩ ٣٠٨
أرباح مرحلة		٢ ٥٢٤ ٨٥٣ ٩٢٥	٢ ١٢٩ ١٨٩ ٩٤٩
صافى التغير فى إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	(١٥٩ ٦١٩ ٠١٣)	(٩٠ ٨٣٧ ٧١٥)
صافي أرباح العام		٦٩٧ ٧٠٨ ٢١٦	٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦
إجمالي الموارد المستخدمة في تمويل صافي أصول الصندوق		**٤ ٩٨٤ ٩٩٠ ٥٤٥**	**٤ ٢١٦ ١٠٥ ٥١٨**

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير مراقب الحسابات "مرفق".

المدير المالى
السيدة الأستاذة / مها مصطفى حسن

رئيس مجلس الإدارة
السيد الأستاذ / محمود منتصر إبراهيم

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح رقم	عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
إيرادات النشاط			
ايراد عوائد		١٦ ٥٤١ ٩٨٤	٦ ١٤٧ ٣٠١
عوائد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٥)	٤٧٣ ٢٠١ ٩٧٠	٢٤٠ ٢١١ ٤٤٤
أرباح و فروق تقييم وثائق استثمار ومحافظ	(٧)	١٦٢ ١٥٦ ٢٤٩	١٢ ٥٩٣ ٣٢٦
ايراد عوائد إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٢٤٠ ٧٨٢ ٧٨٣	٢٦٩ ٣٩٨ ٨٣٠
استهلاك خصم إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	٢٠ ١٣٥ ٠٤٦	١٥ ٢١٧ ٨٣١
عوائد سلف عاملين		٤١ ٧٥٥	٦٧ ٧١٠
ايرادات اخرى	(٢٠)	٢٠ ٣٥٧ ٨٨٨	١٩٨ ٨١٧
إجمالي إيرادات النشاط		٩٣٣ ٢١٧ ٦٧٥	٥٤٣ ٨٣٥ ٢٥٩
(يخصم)/ يضاف:			
مصروفات عمومية و إدارية	(١٨)	(٤٨ ٨٥٥ ٠٠٠)	(٣٥ ٧٦٣ ٤٥٣)
مصروفات دعم		--	(٣٧ ٨٦٥ ٠٠٠)
دعم جمعيات		(٢٠٠ ٠٠٠)	--
إهلاك أصول ثابتة	(١٠)	(٤ ٤٦٣ ٥٤٦)	(٩٣١ ١٧٢)
إستهلاك أصل حق الإنتفاع	(١١)	(٢ ٦٧٤ ٩٤٦)	(٢ ٦٧٣ ٨٩١)
خسائر ائتمانية متوقعة	(١٩)	(١٠٤ ٦٦٦ ٤١٠)	(٤٢ ١٢٣ ٩٥٦)
رد خسائر ائتمانية متوقعة	(١٩)	١٧ ٥٦٤ ٢٠٠	--
المكون من المخصصات		(١٥ ٠٠٠ ٠٠٠)	--
فروق تقييم عملة أجنبية		٦٣ ٨٦١ ١٨٤	٧٧ ٥٠٩ ١٦٥
استهلاك علاوة إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	(٥٤١ ٩٦٥)	(٨٠١ ٣٤٩)
صافى أرباح العام قبل الضرائب		٨٣٨ ٢٤١ ١٩٢	٥٠١ ١٨٥ ٦٠٣
(يخصم):			
ضريبة الدخل الجارية	(١٤)	(٢٨ ٦١٨ ٩١١)	(٤٢ ٣٢٤ ٢٣٢)
ضرائب أذون خزانة و سندات		(٩٧ ٥٩٧ ١٦٦)	(٤٢ ١٥٣ ٢٦٦)
ضريبة الدخل المؤجلة	(١٥)	(١٤ ٣١٦ ٨٩٩)	(٢١ ٠٤٤ ١٢٩)
صافى أرباح العام		٦٩٧ ٧٠٨ ٢١٦	٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

قائمة الدخل الشامل عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح رقم	عن السنة المالية المنتهية فى	
		٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
صافى أرباح العام		٦٩٧ ٧٠٨ ٢١٦	٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦
الدخل الشامل الآخر			
إستثمار ات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	(١٥٩ ٦١٩ ٠١٣)	(٩٠ ٨٣٧ ٧١٥)
إجمالى الدخل الشامل الأخر		(١٥٩ ٦١٩ ٠١٣)	(٩٠ ٨٣٧ ٧١٥)
إجمالى الدخل الشامل		٥٣٨ ٠٨٩ ٢٠٣	٣٠٤ ٨٢٦ ٢٦١

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية
قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح رقم	عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى أرباح العام قبل الضرائب		٨٣٨ ٢٤١ ١٩٢	٥٠١ ١٨٥ ٦٠٣
تعديلات لتسوية صافى الارباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
اهلاك أصول ثابتة	(١٠)	٤ ٤٦٣ ٥٤٦	٩٣١ ١٧٢
إستهلاك اصول حق الإنتفاع	(١١)	٢ ٦٧٤ ٩٤٦	٢ ٦٧٣ ٨٩١
اسنهلاك علاوه إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	٥٤١ ٩٦٥	٨٠١ ٣٤٩
استهلاك خصم إصدار سندات (الدخل الشامل)	(٨)	(٢٠ ١٣٥ ٠٤٦)	(١٥ ٢١٧ ٨٣١)
عوائد بنكية		(١١ ٥٤١ ٩٨٤)	(١ ١٤٧ ٢٠١)
عوائد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٥)	(٤٧٣ ٢٠١ ٩٧٠)	(٢٤٠ ٢١١ ٤٤٤)
عوائد من إستحقاق استثمارات مالية (الدخل الشامل)	(٨)	(٢٤٠ ٧٨٢ ٧٨٣)	(٢٦٩ ٣٩٨ ٨٣٠)
فروق تقييم وثائق استثمار	(٧)	(١٦٢ ١٥٦ ٢٤٩)	(١٢ ٥٩٣ ٣٢٦)
المكون من المخصصات		١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	--
خسائر ائتمانية متوقعة	(١٩)	١٠٤ ٦٦٦ ٤١٠	٤٢ ١٢٣ ٩٥٦
رد خسائر ائتمانية متوقعة	(١٩)	(١٧ ٥٦٤ ٢٠٠)	--
فروق تقييم عملة إجنبية		(٦٣ ٨٦١ ١٨٤)	(٧٧ ٥٠٩ ١٦٥)
		(٢٨ ٦٥٥ ٣٥٧)	**(٧٣ ٣٦١ ٩٢٦)**
التغير في:			
أرصدة مدينة أخرى	(٩)	(١٥ ٦٥٣ ٢٨٢)	(٣ ٥١٤ ٤٥٦)
أرصدة دائنة أخرى	(١٣)	(٢٦ ٩٦٢ ٦٠٨)	٤١ ٢١٢ ٠٥٩
اصول حق الإنتفاع /التزامات عقد الايجار		(٨ ٠٩٦ ٦٦٩)	٢١ ٠٨٤ ٩١٨
التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		**(٧٩ ٣٦٧ ٩١٦)**	**(١٤ ٥٧٩ ٤٠٥)**
ضرائب اذون خزانة وسندات مدفوعة		(١١٧ ١٥٧ ٥٩٩)	(٩٦ ١٤٠ ٩٢٧)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في)أنشطة التشغيل		**(١٩٦ ٥٢٥ ٥١٥)**	**(١١٠ ٧٢٠ ٣٣٢)**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(١٠)	(٣ ٤١٠ ٢٦٥)	(١٥ ٣٣٢ ٦٩٧)
متحصلات من بيع اصول ثابتة		--	٢٣ ٧٥٦
متحصلات / (مدفوعات) في أصول حق انتفاع		١ ٤٥٥ ٦١٦	(١٦ ٠٤٣ ٣٥٦)
مدفوعات لشراء إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	(٢٤٥ ٣٣٤ ٧٧٠)	(٦٠٧ ٢٤٨ ٤٤٠)
متحصلات من عوائد إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٢٥٤ ٠٩٥ ٣٧٧	٤٧٩ ٥٦٧ ٠٠٠
متحصلات من استحقاق / بيع إستثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	٤٧٦ ٠٨٠ ٠٠٠	٢٦٢ ٥١٤ ٥٠٥
مدفوعات لشراء أذون خزانة	(٥)	(٩ ٢٣١ ٠٢٩ ٥٣٢)	(٤ ١٨٣ ٦٤٧ ٩٥٩)
متحصلات من استحقاق أذون خزانة	(٥)	٩ ١١٠ ٣٥٠ ٠٠٠	٣ ٩١٣ ٨٧٥ ٠٠٠
مدفوعات لشراء وثائق إستثمار	(٧)	(٣٢٠ ٨٥٠ ١٥٧)	(٦٠٠ ٢٠٥)
متحصلات من بيع / استرداد وثائق استثمار	(٧)	١ ٧٩٣ ٤٤١	٢٤٤ ٥١٨
متحصلات من عوائد بنكية		١٦ ٣٧٥ ٩٤٧	٦ ١٩٠ ١٥٠
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار		**٥٩ ٥٢٥ ٦٥٧**	**(١٦٠ ٤٥٧ ٧٢٨)**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
فائض موارد	(١٧)	١٣٩ ٩٥٨ ١٠٩	١٣٦ ١٢١ ٧٦٠
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		**١٣٩ ٩٥٨ ١٠٩**	**١٣٦ ١٢١ ٧٦٠**
التغير في النقدية وما في حكمها – خلال العام		٢ ٩٥٨ ٢٥١	(١٣٥ ٠٥٦ ٣٠٠)
النقدية وما في حكمها – اول العام		٧ ٩٢٨ ٣٩٠	٦٥ ٤٧٥ ٥٢٥
فروق تقييم عملة اجنبية		٦٣ ٨٦١ ١٨٤	٧٧ ٥٠٩ ١٦٥
النقدية وما في حكمها – أخر العام	(٤)	**٧٤ ٧٤٧ ٨٢٥**	**٧ ٩٢٨ ٣٩٠**

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

قائمة التغير فى صافي أصول الصندوق عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح رقم	فائض الموارد	أرباح مرحلة	صافى التغير فى إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	صافى أرباح العام	الإجمالى
الرصيد فى 1 يناير 2022		١ ٦٤٥ ٩٦٧ ٥٤٨	١ ٧٨٤ ٣٤٥ ١٢٢	٤٤ ١٤٢ ١٥٧	٣٤٤ ٨٤٤ ٨٢٧	٣ ٨١٩ ٢٩٩ ٦٥٤
فائض الموارد		١٣٦ ١٢١ ٧٦٠	--	--	--	١٣٦ ١٢١ ٧٦٠
محول إلى أرباح مرحلة		--	٣٤٤ ٨٤٤ ٨٢٧	--	(٣٤٤ ٨٤٤ ٨٢٧)	--
رد فروق إعادة تقييم إستثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		--	--	(٤٤ ١٤٢ ١٥٧)	--	(٤٤ ١٤٢ ١٥٧)
فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		--	--	(٩٠ ٨٣٧ ٧١٥)	--	(٩٠ ٨٣٧ ٧١٥)
صافى أرباح العام		--	--	--	٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦	٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦
الرصيد فى 31 ديسمبر 2022		١ ٧٨٢ ٠٨٩ ٣٠٨	٢ ١٢٩ ١٨٩ ٩٤٩	(٩٠ ٨٣٧ ٧١٥)	٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦	٤ ٢١٦ ١٠٥ ٥١٨
الرصيد فى 1 يناير 2023		١ ٧٨٢ ٠٨٩ ٣٠٨	٢ ١٢٩ ١٨٩ ٩٤٩	(٩٠ ٨٣٧ ٧١٥)	٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦	٤ ٢١٦ ١٠٥ ٥١٨
فائض الموارد	(١٧)	١٣٩ ٩٥٨ ١٠٩	--	--	--	١٣٩ ٩٥٨ ١٠٩
محول إلى أرباح مرحلة		--	٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦	--	(٣٩٥ ٦٦٣ ٩٧٦)	--
رد فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال لدخل الشامل		--	--	٩٠ ٨٣٧ ٧١٥	--	٩٠ ٨٣٧ ٧١٥
فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٨)	--	--	(١٥٩ ٦١٩ ٠١٣)	--	(١٥٩ ٦١٩ ٠١٣)
صافى أرباح العام		--	--	--	٦٩٧ ٧٠٨ ٢١٦	٦٩٧ ٧٠٨ ٢١٦
الرصيد فى 31 ديسمبر 2023		١ ٩٢٢ ٠٤٧ ٤١٧	٢ ٥٢٤ ٨٥٣ ٩٢٥	(١٥٩ ٦١٩ ٠١٣)	٦٩٧ ٧٠٨ ٢١٦	٤ ٩٨٤ ٩٩٠ ٥٤٥

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

١- نشأة الصندوق

- أنشئ صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٤لسنة ٢٠٠٤ بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤ وقد تم ألغاء هذا القرار بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ الذي حل محله. وقد تم إلغاء هذا القرار بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ الذي حل محله، يكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة، ولا يهدف إلى تحقيق ربح.
- شكل مجلس إدارة للصندوق في نوفمبر ٢٠٢١ بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٧٣ لسنة ٢٠٢١ من تسعة أعضاء (تم اختيارهم وفقاً لنص المادة الرابعة من قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء المنوه عنه أعلاه) ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- يشترك في عضوية الصندوق كل شركة من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية سواء في المقاصة والتسوية والسمسرة وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار وأمناء الحفظ.
- يغطي الصندوق الخسارة الفعلية للعملاء الأعضاء ضد المخاطر غير التجارية الناشئة عن نشاط العضو في الأوراق المالية المقيدة في البورصة ، وتكون وحدة التغطية بحد أقصي خمسمائة ألف جنيه للعميل، و لا يلتزم الصندوق بالتعويض عن أية خسائر مالية تنتج عن تعديل في قيمة الأوراق المالية الخاصة بالعميل والناتجة عن ضياع فرص استثمار أمواله بمعرفة العضو.
- تكون مساهمة العضو بنسبة ٠,٠٠١٪ من مجمل نشاطه خلال السنة السابقة علي تاريخ بدء العضوية وبحد أدني ١٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري وتؤدى مرة واحده عند بدء العضوية.
- يؤدى العضو مساهمة دورية وفقاً لحجم نشاطه طبقاً للجدول المرفق في قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ وقرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠٢٠.
- يلتزم الأعضاء بأداء مقابل تأخير يومي – سواء بالنسبة لمساهمة العضوية أوالدورية - بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره وفقاً لقواعد محددة.
- **تتكون موارد الصندوق مما يلي:**
  - مساهمات العضوية والمساهمات الدورية وما يستحق عنها من مقابل تأخير .
  - القروض والمنح التي يوافق عليها مجلس إدارة الصندوق علي أن يتم إخطار الهيئة العامة للرقابة المالية بها.
  - عوائد استثمار أموال الصندوق.
- يضع مجلس إدارة الصندوق خطة لاستثمار موارده علي أن يراعي في إعدادها تنويع الاستثمار وأن تتوافر في كل وقت السيولة المناسبة لمواجهة طلبات العملاء وعدم استثمارها في أصول غير نقدية إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وكذلك تجنب الاستثمار غير الاقتصادي وغير المخطط.
- تبدأ السنة المالية للصندوق في اول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام .

وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩ تم تعديل بعض المواد وفيما يلي أهمها:

- تم اضافة عضوية كل شركة من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية بالبورصات المصرية الى الصندوق، وتم العمل بالقرار من أول أكتوبر ٢٠١٩.
- تم إضافة تغطية الصندوق المخاطر غير التجارية لمساهمى الأعضاء من الشركات المقيد لها اوراق او ادوات مالية بالبورصات المصرية متضمنة حق الأكتتاب إذا تم شطبه قبل موعده.
- تكون مساهمة العضوية للشركات المقيد لها أوراق او ادوات مالية فى البورصات المصرية من تاريخ العمل بهذا القرار بنسبة واحد على عشرة الأف (٠,٠٠٠١) من القيمة الأسمية لرأس المال المصدر للشركة وفقاً لأخر قوائم مالية سنوية أو دورية صادر عنها تقرير مراقبى حسابات الصندوق، بحد أدنى عشرة ألآف جنيه و بحد أقصى مائة ألف جنيه، وتخفض المساهمة بنسبة (٥٠٪) بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة (بورصة النيل) وفقاً للتعريف الوارد لها بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة عن الهيئة.
- يمسك الصندوق حسابات مستقلة لكل فئة من فئات اعضاء الصندوق، لتسجيل كل عضو فى موارد الصندوق، وتستخدم هذه الحسابات فى قيام إدارة الصندوق بمتابعة التزام أعضائه فى سداد مساهماتهم فى موارده.
- ويلتزم عضو الصندوق من الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية والأدوات المالية بتوريد الأشتراكات الدورية التى يؤديها عميلها بموارد الصندوق، كما يلتزم عضو الصندوق من الشركات المقيد لها اوراق أو أدوات مالية والشركات التى تباشر نشاط الإيداع والقيد المركزى للأوراق المالية. بسدادها مساهماتها المالية التى تتحملها فى موارد الصندوق، ويكون توريد هذه الاشتراكات والمساهمات إلى الصندوق مباشرة.
- تم تعديل بعض نسب الأشتراك لأعضاء الصندوق طبقاً لهذا القرار.
- ويلتزم الصندوق بمراعاه الضوابط الواردة بهذا القرار فيما يخص نسب ومجالات استثمار امواله.

٢- إطار العرض

تم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وأحكام ونصوص القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع الي المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصري ومتطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

٣- أسس إعداد القوائم المالية

٣-١ الإلتزام بالمعايير والقوانين

- يتم اعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية والتعليمات واللوائح والقواعد المنظمة لعمل الصندوق.

٣-٢ عملة التعامل والعرض

العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق.

٣-٣ استخدام التقديرات

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة.
- هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.
- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه السنة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٤- النقدية وما في حكمها

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
عمله محلية		
نقدية بالخزينة	--	١٥ ٣٠٩
بنوك حسابات جارية	٥ ٧٠٣ ٩١٢	٥ ٧٠٢ ١٦٧
	٥ ٧٠٣ ٩١٢	٥ ٧١٧ ٤٧٦
عمله أجنبية		
بنوك حسابات جارية	٤ ٦٩٤ ٤٣٧	٢ ٢١٠ ٩١٤
ودائع لاجل	٦٤ ٣٤٩ ٤٧٦	--
	٦٩ ٠٤٣ ٩١٣	٢ ٢١٠ ٩١٤
	٧٤ ٧٤٧ ٨٢٥	٧ ٩٢٨ ٣٩٠
يخصم:		
خسائر إئتمانية متوقعة	(١٨ ٣٤٨)	(٧ ٠٥٥)
	٧٤ ٧٢٩ ٤٧٧	٧ ٩٢١ ٣٣٥

٥- استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أذون خزانة حق ٩١ يوم	٤٢٦ ٣٥٠ ٠٠٠	٦٢١ ٩٢٥ ٠٠٠
أذون خزانة حق ١٨٢ يوم	٦١٩ ٩٠٠ ٠٠٠	٩٧ ٠٠٠ ٠٠٠
أذون خزانة حق ٢٧٣ يوم	٢٧٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٣١ ٥٠٠ ٠٠٠
أذون خزانة حق٣٦٥ يوم	١ ٥٩٥ ٢٥٠ ٠٠٠	٩٥٠ ٢٢٥ ٠٠٠
إجمالي	٢ ٩١٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٢ ٢٠٠ ٦٥٠ ٠٠٠
عوائد لم تستحق*	(٢١٧ ٢٥٦ ٠٢١)	(٩٧ ٢٨٧ ٥٢٣)
	٢ ٦٩٧ ٢٤٣ ٩٧٩	٢ ١٠٣ ٣٦٢ ٤٧٧
يخصم:		
خسائر إئتمانية متوقعة	--	(١٧ ٥٦٤ ٢٠٠)
	٢ ٦٩٧ ٢٤٣ ٩٧٩	٢ ٠٨٥ ٧٩٨ ٢٧٧

* حركة عوائد أذون الخزانة خلال العام.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
رصيد أول العام	٩٧ ٢٨٧ ٥٢٣	(٨٢ ٤٧١ ٩٢٦)
عوائد لم تستحق من شراء أذون خزانه خلال العام	(٧٨٧ ٧٤٥ ٥١٤)	(٢٥٥ ٠٢٧ ٠٤١)
عوائد أذون خزانة مستحقة خلال العام	٤٧٣ ٢٠١ ٩٧٠	٢٤٠ ٢١١ ٤٤٤
رصيد أخر العام	(٢١٧ ٢٥٦ ٠٢١)	(٩٧ ٢٨٧ ٥٢٣)

٦- قروض لشركات سمسرة

في إطار مواجهة الظروف التي أثرت سلباً علي التعامل في البورصة المصرية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ اصدر رئيس مجلس الوزراء قرار رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠١١ باضافة مادة للقرار رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ تسمح للصندوق في الظروف الاستثنائية الطارئة

التدخل لمواجهة المخاطر التي تواجه سوق الأوراق المالية وذلك بتقديم قروض بعائد لأعضائه تستخدم في دعم أنشطتهم في السوق بما لا يجاوز ٣٠٪ من الموارد المالية للصندوق وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الصندوق وتعتمدها الهيئة العامة للرقابة المالية.

في ضوء ذلك قرر مجلس إدارة صندوق حماية المستثمر منح قروض بعائد الي شركات الوساطة في الأوراق المالية لدعم هذه الشركات للوفاء بالتزاماتها تجاه المتعاملين، وعلي الأخص تغطية دائنيتها لدى عملائها وعدم بيع الأوراق المالية المحملة بهذه الدائنية والناتجة عن عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش وعمليات الشراء بالمديونية التى تمت بالبورصة المصرية حتى تاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ استناداً الي الملاءة المالية للعملاء وقدرتهم علي الوفاء بقيمة مشترياتهم من الأوراق المالية، ويحتسب عائد سنوي علي كامل قيمة القرض يعادل صافي العائد علي أذون الخزانة (ثلاثة شهور) في تاريخ منحه مطروحاً منه ٢٪، وذلك عن المدة المناظرة لقيمة القرض، وتتمثل ضمانات القروض فيما يلي:

- مساهمة عضوية شركات السمسرة لدى الصندوق وما ينشأ عنها من مستحقات.
- مساهمة شركات السمسرة لدى صندوق ضمان التسويات.
- الأسهم التي تمتلكها شركات السمسرة مقابل حصتها في أسهم رأس مال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي.

تجدر الاشارة انه تم الغاء القرار رقم ١٧٦٤ لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته وعلى الاخص المادة المشار اليها التى كانت تسمح بمنح الصندوق قروض لاعضائه وحل محله القرار رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠١٤ ثم القرار رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
قروض لشركات السمسرة	٨٥٦ ١٢٢	٨٥٦ ١٢٢
يخصم:-		
خسائر إئتمانية متوقعة	(٨٥٦ ١٢٢)	(٨٥٦ ١٢٢)
	--	--

يتم احتساب المخصص للقيم غير المغطاه بالضمانة فقط لكل قرض على حده.

٧- استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

	١ يناير ٢٠٢٣	شراء وثائق/اسهم	بيع / استرداد وثائق/اسهم	فروق تقييم خلال العام	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
وثائق استثمار البنك الاهلى المصرى	١ ٥٦٩ ٣٥٥	٨٥٠ ١٥٧	(١ ٧٩٣ ٤٤١)	١٧٦ ٨٨٢	٨٠٢ ٩٥٣
وثائق صندوق مصر المستقبل	٥٣ ٦١٨ ٠٠٠	--	--	٣٥ ١٣٩ ٠٠٠	٨٨ ٧٥٧ ٠٠٠
محافظ استثمار	--	٣٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	--	١٢٦ ٨٤٠ ٣٦٧	٤٤٦ ٨٤٠ ٣٦٧
	٥٥ ١٨٧ ٣٥٥	٣٢٠ ٨٥٠ ١٥٧	(١ ٧٩٣ ٤٤١)	١٦٢ ١٥٦ ٢٤٩	٥٣٦ ٤٠٠ ٣٢٠

٨- إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

	تاريخ الإستحقاق	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
سندات دولارية	٢٠٢٣	--	٤٤ ٣٤٧ ٤٤٥
سندات دولارية	٢٠٢٤	٣٩ ٢٦٤ ٨٥٥	--
سندات دولارية	٢٠٢٥	١٨٢ ٥٤٦ ٢٥٣	١٤٤ ٥٦٣ ٨٢١
سندات دولارية	٢٠٢٧	٤٥ ١٠٧ ٣٥٧	٣٥ ٨٢٢ ١٣١
سندات دولارية	٢٠٢٨	١٣٩ ٢٥٤ ٧٩٥	١١١ ٢٩٢ ٧٣٣
سندات دولارية	٢٠٣١	٧٦ ١٩٢ ٣١٥	٦٠ ٨٢٤ ٥٦٩
سندات دولارية	٢٠٣٢	١٦٦ ٠١٢ ٣٨٢	١٣٢ ٣٣٦ ٢٨٢
سندات دولارية	٢٠٣٣	١٥ ٣٦٥ ٧٦٥	١٢ ٢٨٢ ٧٧٥
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٣	--	٤١٧ ٤٤٨ ٩٠٦
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٤	٣١٩ ٠٤٥ ٩٥٦	٣٠٨ ٠٠٩ ٣٨٠
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٥	٥٧٧ ٣٨٦ ٩٥٨	٥٧٦ ٥٤١ ٥٣١
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٦	١٦٧ ٢٧٧ ٨٢٤	٩٥ ٢٧١ ٦١٢
سندات الخزانة المصرية	٢٠٢٧	٢٠١ ٥٥٥ ٧٤٣	٢٠١ ٤٢١ ١٦٩
إجمالي رصيد السندات		١ ٩٢٩ ٠١٠ ٢٠٣	٢ ١٤٠ ١٦٢ ٣٥٤
يضاف / يخصم:			
فوائد مستحقة		٨٠ ٥٤٠ ٤٩٩	٩٣ ٨٥٣ ٠٩١
فروق تقييم إستثمارات مالية (دخل شامل)		(١٥٩ ٦١٩ ٠١٣)	(٩٠ ٨٣٧ ٧١٥)
		١ ٨٤٩ ٩٣١ ٦٨٩	٢ ١٤٣ ١٧٧ ٧٣٠
يخصم:			
خسائر ائتمانية متوقعه		(١٢٩ ٨١٤ ١١٨)	(٢٥ ٢٠٤ ٢٠٧)
		١ ٧٢٠ ١١٧ ٥٧١	٢ ١١٧ ٩٧٣ ٥٢٣

تتمثل الحركة على الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل فيما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الرصيد في أول العام	٢ ١٤٣ ١٧٧ ٧٣٠	٢ ١٢٩ ١٧٥ ٣٥٥
بيع استثمارات مالية (دخل شامل)	(٢٥٤ ٠٩٥ ٣٧٧)	(٢٦٢ ٥١٤ ٥٠٥)
شراء استثمارات (دخل شامل)	٢٤٥ ٣٣٤ ٧٧٠	٦٠٧ ٢٤٨ ٤٤٠
عوائد من استحقاق إستثمارات مالية	٢٤٠ ٧٨٢ ٧٨٣	٢٦٩ ٣٩٨ ٨٣٠
متحصلات من عوائد استثمارات مالية (دخل شامل)	(٤٧٦ ٠٨٠ ٠٠٠)	(٤٧٩ ٥٦٧ ٠٠٠)
استهلاك علاوة إصدار سندات خلال العام	(٥٤١ ٩٦٥)	(٨٠١ ٣٤٩)
استهلاك خصم إصدار سندات خلال العام	٢٠ ١٣٥ ٠٤٦	١٥ ٢١٧ ٨٣١
صافى التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية (دخل شامل)	(٦٨ ٧٨١ ٢٩٨)	(١٣٤ ٩٧٩ ٨٧٢)
الرصيد في أخر العام	**١ ٨٤٩ ٩٣١ ٦٨٩**	**٢ ١٤٣ ١٧٧ ٧٣٠**

٩- أرصدة مدينة اخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
تأمينات لدى الغير (تأمين المقر)	٢٧٢ ٨٨٣	٢٧٢ ٨٨٣
موارد مستحقة	١٠ ٩٨٩ ٦٣٩	٧ ٢٤٦ ٧٣٥
فوائد مستحقة	١٦٦ ٠٥٨	--
قروض وسلف للعاملين*	٤٠٤ ٢٥٨	٦٩٩ ٤٥٧
دفعات مقدمة	١٤ ٣٥٤ ٥١٣	٧٤٨ ٩٥٩
ارصدة مدينة - نزاع قضائي	--	١ ٤٠٠ ٠٠٠
أخري	٢ ٦٠٢	٢ ٦٠٢
	٢٦ ١٨٩ ٩٥٣	١٠ ٣٧٠ ٦٣٦
يخصم:		
خسائر إئتمانية متوقعة	(٦٥ ٧٢٥)	(٢٠ ٥١٩)
	٢٦ ١٢٤ ٢٢٨	١٠ ٣٥٠ ١١٧

* وفقا لقرار مجلس إدارة الصندوق في ١٨ مايو ٢٠٠٨ حيث حدد شروط المنح وكيفية السداد والضمانات (بوالص تأمين على الحياة).

١٠- أصول ثابتة

	أجهزة حاسب آلى وبرامج	أثاث ومعدات مكاتب	تجهيزات	وسائل نقل وانتقال	الإجمالى
التكلفة فى ١ يناير ٢٠٢٣	١٠ ٨٩٦ ٨٦٨	٣ ٩٩٤ ١١٩	٥ ٢٦٦ ٠٢٦	٢٩٠ ٠٠٠	٢٠ ٤٤٧ ٠١٣
الإضافات خلال العام	٤١٠ ٢٦٥	--	--	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٤١٠ ٢٦٥
استبعادات خلال العام	(١٦٨ ٤١٦)	--	--	--	(١٦٨ ٤١٦)
التكلفة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١١ ١٣٨ ٧١٧	٣ ٩٩٤ ١١٩	٥ ٢٦٦ ٠٢٦	٣ ٢٩٠ ٠٠٠	٢٣ ٦٨٨ ٨٦٢
مجمع الاهلاك					
فى ١ يناير ٢٠٢٣	٥ ٥٢٣ ٧٥٧	١٥٣ ٨٦٠	٩٧٧	٢٨٩ ٩٩٩	٥ ٩٦٨ ٥٩٣
إهلاك العام	٢ ١٧٧ ٠٥٥	٧٨٣ ٢٨٦	١ ٠٥٣ ٢٠٥	٤٥٠ ٠٠٠	٤ ٤٦٣ ٥٤٦
مجمع إهلاك الإستبعادات	(١٦٨ ٤١٦)	--	--	--	(١٦٨ ٤١٦)
مجمع الأهلاك فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٧ ٥٣٢ ٣٩٦	٩٣٧ ١٤٦	١ ٠٥٤ ١٨٢	٧٣٩ ٩٩٩	١٠ ٢٦٣ ٧٢٣
صافي القيمة الدفترية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣ ٦٠٦ ٣٢١	٣ ٠٥٦ ٩٧٣	٤ ٢١١ ٨٤٤	٢ ٥٥٠ ٠٠١	١٣ ٤٢٥ ١٣٩
صافي القيمة الدفترية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٥ ٣٧٣ ١١١	٣ ٨٤٠ ٢٥٩	٥ ٢٦٥ ٠٤٩	١	١٤ ٤٧٨ ٤٢٠

	أجهزة حاسب آلى وبرامج	أثاث ومعدات مكاتب	تجهيزات	وسائل نقل وانتقال	الإجمالى
التكلفة فى ١يناير ٢٠٢٢	٥ ٦٩٩ ٧٤٠	١ ٢٥٦ ٢٨١	٢٩٩ ٢٧١	٢٩٠ ٠٠٠	٧ ٥٤٥ ٢٩٢
الإضافات خلال العام	٦ ١٩١ ٣٨٣	٣ ٨٧٥ ٢٨٨	٥ ٢٦٦ ٠٢٦	--	١٥ ٣٣٢ ٦٩٧
الإستبعادات خلال العام	(٩٩٤ ٢٥٥)	(١ ١٣٧ ٤٥٠)	(٢٩٩ ٢٧١)	--	(٢ ٤٣٠ ٩٧٦)
التكلفة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٠ ٨٩٦ ٨٦٨	٣ ٩٩٤ ١١٩	٥ ٢٦٦ ٠٢٦	٢٩٠ ٠٠٠	٢٠ ٤٤٧ ٠١٣
مجمع الاهلاك					
فى ١ يناير ٢٠٢٢	٥ ٦٦٨ ٢٨٩	١ ١٨٧ ٠٨٦	٢٩٩ ٢٧٠	٢٨٩ ٩٩٩	٧ ٤٤٤ ٦٤٤
إهلاك العام	٨٤٩ ٧٢٣	٨٠ ٤٧١	٩٧٨	--	٩٣١ ١٧٢
مجمع إهلاك الإستبعادات	(٩٩٤ ٢٥٥)	(١ ١١٣ ٦٩٧)	(٢٩٩ ٢٧١)	--	(٢ ٤٠٧ ٢٢٣)
فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٥ ٥٢٣ ٧٥٧	١٥٣ ٨٦٠	٩٧٧	٢٨٩ ٩٩٩	٥ ٩٦٨ ٥٩٣
صافي القيمة الدفترية فى٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٥ ٣٧٣ ١١١	٣ ٨٤٠ ٢٥٩	٥ ٢٦٥ ٠٤٩	١	١٤ ٤٧٨ ٤٢٠
صافي القيمة الدفترية فى٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ٤٥١	٦٩ ١٩٥	١	١	١٠٠ ٦٤٨

١١- أصول حق الإنتفاع والتزامات من اصل حق الإنتفاع

١١-١ أصول حق الإنتفاع

	مبانى	الإجمالى
التكلفة فى ٢٠٢٣/١/١	١٦ ٠٤٣ ٣٥٨	١٦ ٠٤٣ ٣٥٨
استبعادات العام	(١ ٤٥٥ ٦١٨)	(١ ٤٥٥ ٦١٨)
التكلفة فى ٢٠٢٣/١٢/٣١	١٤ ٥٨٧ ٧٤٠	١٤ ٥٨٧ ٧٤٠
مجمع الإستهلاك فى ٢٠٢٣/١/١	(٢ ٦٧٣ ٨٩١)	(٢ ٦٧٣ ٨٩١)
إستهلاك العام	(٢ ٦٧٤ ٩٤٦)	(٢ ٦٧٤ ٩٤٦)
مجمع الإستهلاك فى ٢٠٢٣/١٢/٣١	(٥ ٣٤٨ ٨٣٧)	(٥ ٣٤٨ ٨٣٧)
صافى التكلفة الدفترية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١	٩ ٢٣٨ ٩٠٣	٩ ٢٣٨ ٩٠٣
صافى التكلفة الدفترية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١	١٣ ٣٦٩ ٤٦٥	١٣ ٣٦٩ ٤٦٥

١١-٢ التزامات التأجير

التزامات عقد الإيجار - قصير الأجل	٥٨٣ ٢٨٣
التزامات عقد الإيجار - طويل الأجل	١٢ ٤٠٤ ٩٦٦
	١٢ ٩٨٨ ٢٤٩

١٢- استثمارات مالية

	عدد الوثائق	نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
شركة صندوق إستثمار مصر المستقبل(*)	٧٧٨ ٠٦٥	٢٠,٢٤٪	٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠
			٩ ٨٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٠٠ ٠٠٠

* طبقا لقرار مجلس ادارة الصندوق في ١٨ ديسمبر ٢٠١٦ قرر الصندوق الاحتفاظ بوثائق صندوق إستثمار مصر المستقبل حتى تاريخ الاستحقاق وذلك ضمن الاجراءات التي تم اتخاذها بشان توفيق اوضاع شركة صندوق استثمار مصر المستقبل وبلغت عدد الوثائق فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ عدد ٧٧٨ ٠٦٥ وثيقة بنسبة مساهمة ٢٠,٢٤٪

١٣- أرصدة دائنة آخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
مصروفات مستحقة	٧٤٣ ٤٤١	٣٤٦ ٩١٠
مصروفات مستحقة – دعم	--	٣٧ ٨٦٥ ٠٠٠
أتعاب مراقبي الحسابات	٢٤٥ ٠٠٠	٢٠٨ ٠٠٠
مكافأت مستحقة	١٠ ١٠٠ ٠٠٠	٧ ٤٨٤ ٢١٣
مكافاة مجلس الادارة	٢ ٦٧٥ ٠٠٠	١ ٦٠٠ ٠٠٠
مصلحة الضرائب	٤ ٣٣٦ ٧٠٨	٤ ٤٧٠ ٢٣٧
عملاء دائنون	١ ٩٣٢ ٨٨٤	١ ٩٣٢ ٨٨٤
تغطية عملاء	١٤٨ ٢١١	١٤٨ ٢١١
امانات للغير ***	٦ ٧٢٧ ٤٩٥	٢١٨ ٣١١
المساهمة التكافلية *	٢ ٠١٤ ٥٨٨	١ ٣٥٧ ٥٨٥
أرصدة دائنة أخرى **	٧٩٤ ٥٩٦	١ ٠٤٩ ١٨٢
	٢٩ ٧١٧ ٩٢٣	٥٦ ٦٨٠ ٥٣٣

* تم إحتساب قيمة المساهمة التكافلية تطبيقاً للبند التاسع للمادة (٤٠) من قانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ (قانون نظام التامين الصحى الشامل - المساهمة التكافلية).

** تتمثل في مبالغ مستقطعة من العاملين لجهات مختلفة (صندوق العاملين – تأمينات –...).

*** يتمثل هذا المبلغ فى قيمة أرصدة العملاء للشركات التى تم صدور لها قرار بوقف نشاطها اختيارياً على ان يقوم الصندوق بالسداد للعملاء فى حال تقدمة بطلب مستحقاته وذلك وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية.

١٤- التزامات ضريبة الدخل الجارية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ضريبة الدخل الجارية	٢٨ ٦١٨ ٩١١	٤٢ ٣٢٤ ٢٣٢
يخصم:		
ضرائب سندات مدفوعة	(١٩ ٥٦٠ ٤٣٣)	(٤٢ ٣٢٤ ٢٣٢)
	٩ ٠٥٨ ٤٧٨	--

١٥- الضريبة المؤجلة التى ينشأ عنها إلتزام

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
	(التزامات)	(التزامات)
الاصول الثابتة – إهلاك والفروق المؤقتة الأخرى	(٣٥ ٣٢٤ ٤٢٢)	(٢١ ٠٠٧ ٥٢٣)
صافى الضريبة التى ينشأ عنها إلتزام	(٣٥ ٣٢٤ ٤٢٢)	(٢١ ٠٠٧ ٥٢٣)

١٦- مخصصات

	الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٣	المكون خلال العام	الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
مخصصات التزامات محتملة	--	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠
	--	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠ ٠٠٠

١٧- فائض الموارد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
رصيد أول العام (١)	١ ٧٨٢ ٠٨٩ ٣٠٨	١ ٦٤٥ ٩٦٧ ٥٤٨
الموارد:		
مساهمات دورية (١٧/ أ)	٦٦ ٥٢١ ٣٧٥	٣٢ ٥٣٢ ٥٩١
مساهمات عضوية (١٧/ ب)	٢ ٢٨٦ ١٠٣	١ ٠٤٢ ٩١٨
إجمالي الموارد	٦٨ ٨٠٧ ٤٧٨	٣٣ ٥٧٥ ٥٠٩
يضاف (يخصم):		
فروق تقييم عملة **	٧١ ٠٨٧ ٤٧٢	١٠٣ ٥٠٠ ٢٣١
مقابل تأخير	٦٣ ١٥٩	٢٧ ٢٥٣
مقابل تغطية مخاطر *	--	(٩٨١ ٢٣٣)
فائض الموارد عن استخدامات العام (٢)	١٣٩ ٩٥٨ ١٠٩	١٣٦ ١٢١ ٧٦٠
رصيد أخر العام (١+٢)	١ ٩٢٢ ٠٤٧ ٤١٧	١ ٧٨٢ ٠٨٩ ٣٠٨

* تتمثل في التعويضات المدفوعة للعملاء المتضررين من الشركات.

** تتمثل في فروق تقييم العملات للأصول الممولة من الموارد.

١٧/أ مساهمات دورية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
شركات السمسرة	٦٢ ٣٩٠ ٢١٣	٢٨ ٩٢١ ٦٣٩
أمناء الحفظ	٢ ٧٦١ ٧٠٤	١ ٩٦٨ ٩٥٩
اشتراكات ادارة صناديق الإستثمار	١٢٦ ١٧٩	١٦٦ ٢٦٢
إدارة محافظ	٢٥ ٤٥٢	٢٥ ٨٣٥
شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي	١ ٢١٧ ٨٢٧	١ ٤٤٩ ٨٩٦
	٦٦ ٥٢١ ٣٧٥	٣٢ ٥٣٢ ٥٩١

١٧/ب مساهمات عضوية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
عضوية أمين الحفظ	٣٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
عضوية إدارة صناديق الأستثمار وإدارة محافظ	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
عضوية شركات مقيد لها أوراق مالية بالبورصة (*)	٤٨٦ ١٠٣	٧٤٢ ٩١٨
	٢ ٢٨٦ ١٠٣	١ ٠٤٢ ٩١٨

* يتمثل هذا المبلغ فى مساهمة العضوية للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية فى البورصات المصرية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٩ لسنة ٢٠١٩.

١٨- مصروفات عمومية وإدارية

	عن السنة المالية المنتهية في	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أجور ومرتبات ومكافآت	٣٥ ٤٠٣ ٠٣٢	٢٥ ١٣٢ ٥٩٧
أدوات مكتبية	١٦٨ ٤٣٤	١٤٠ ٢٠٤
مصروفات بنكية وتدبير عملة	٨٧ ٣٧٠	٤١ ٤١٤
إيجارات	--	٦٠٥ ٩٨٧
استشارات قانونية وضريبية	٦٢ ٠٠٠	١٣٧ ٠٠٠
مصروفات ضيافة	٢٦١ ٤٠٩	١٦٥ ٥٤٤
بدل حضور أجان	٣١ ٥٠٠	٢٦١ ٠٠٠
بدل سفر	٢ ٧٥٠	--
بدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة	٦٢٠ ٠٠٠	٣٦٣ ٠٠٠
مكافاة مجلس الأدارة	٢ ٦٤٣ ٨٨٧	١ ٦٠٠ ٠٠٠
اشتراك صندوق العاملين	٦٧٤ ٨٢٣	٨٤٥ ٤٨٠
رسوم و اشتراكات	٦٧٥ ٧٨٧	١ ١٩٦ ٦٠٤
تأمين طبي و علاج	٢ ٠٨٥ ٨٣٤	١ ٤٠٤ ٢٤٩
مصروفات توعيه	٥٠ ٠٠٠	--
مصروفات كهرباء ومياه	٤٣ ٠٥٨	١١٠ ٩٦٥
مصروفات تليفون	١٦ ٢٠٧	٢٤ ٧٣٨
مصروفات سويفت	٢٤٠ ١٨٦	١٨٤ ٨٣٠
مصروفات عمولات بنكية	٢٥٩ ٥٥٠	١٩٠ ٨٥٦
علاقات عامة	٤٥٦ ١٧٠	١٠٩ ٧٧٠
مصروفات صيانة	٣٤٤ ٤٣٥	٢٦٥ ١٤٥
مصروفات حاسب ألي	٨٤ ٦٠١	٦٧ ٢٨٦
مصروفات تأمين	١٢٠ ٨١٠	٤٥ ٨٦٨
اتعاب مهنية	٢٤٥ ٠٠٠	٢٠٨ ٠٠٠
تشغيل سيارات	٤٣٣ ٠١٦	٣ ٦٠٤
مقابل خدمات هيئة	٦٦٥ ٢١٤	٣٢٥ ٣٢٦
المساهمة التكافلية	٢ ٠١٤ ٥٨٨	١ ٣٥٧ ٧١١
انتقالات داخلية	٤٩ ٣٥٨	٣٨ ١٧٦
مصروفات تمويلية	١ ٠٣٧ ٠٥٧	٧٩٣ ٢٦٠
مصروفات تدريب	٤٤ ٤٧٠	٦٤ ٨٠٠
مصروفات أخرى	٣٤ ٤٥٤	٨٠ ٠٣٩
	٤٨ ٨٥٥ ٠٠٠	٣٥ ٧٦٣ ٤٥٣

١٩- الخسائر الأئتمانية المتوقعة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
	النقدية وما فى حكمها	استثمارات بالتكلفة المستهلكة	قروض لشركات سمسرة	استثمارات بالقيمة العادلة	أرصدة مدينة أخرى	الاجمالى
الرصيد فى بداية العام	(٧ ٠٥٥)	(١٧ ٥٦٤ ٢٠٠)	(٨٥٦ ١٢٢)	(٢٥ ٢٠٤ ٢٠٧)	(٢٠ ٥١٩)	(٤٣ ٦٥٢ ١٠٣)
خسائر إئتمانية متوقعة	(١١ ٢٩٣)	--	--	(١٠٤ ٦٠٩ ٩١١)	(٤٥ ٢٠٦)	(١٠٤ ٦٦٦ ٤١٠)
رد خسائر ائتمانية متوقعة*	--	١٧ ٥٦٤ ٢٠٠	--	--	--	١٧ ٥٦٤ ٢٠٠
الرصيد في نهاية العام	(١٨ ٣٤٨)	--	(٨٥٦ ١٢٢)	(١٢٩ ٨١٤ ١١٨)	(٦٥ ٧٢٥)	(١٣٠ ٧٥٤ ٣١٣)

* بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣ صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٢٢) لعام ٢٠٢٣ بشأن بعض الأستثناءات الجوازية فى تطبيق معيار المحاسبة رقم (٤٧) الأدوات المالية ، والذى يجوز للشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية استثناء الأدوات والأصول المالية من الأعتراف بالخسائر الأئتمانية المتوقعة .

٢٠- ايرادات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
دعم شركات اعضاء الصندوق *	٢٠ ٣٥٤ ٤٤٨	--
ايرادات متنوعة	٣ ٤٤٠	١٩٨ ٨١٧
	٢٠ ٣٥٧ ٨٨٨	١٩٨ ٨١٧

* بتاريخ ٨ مارس ٢٠٢٣ تم الموافقة بالقرار رقم (٢٠٢٣/٨/١/١٠) على رد ما يتبقى من مصروف الدعم المقرر لأعضاء الصندوق لقائمة الدخل لعام ٢٠٢٣ ضمن الأيردات .

٢١- المعاملات مع الأطراف ذات علاقة

تتمثل تلك الأطراف ذات العلاقة في شركة مصر للمقاصة و الايداع والقيد المركزي حيث يقوم شركة مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزي بالعمل بتحصيل المبالغ المستحقة علي شركات السمسرة وإيداعها في البنك بحسابات الصندوق وتحديد المستحق علي أمناء الحفظ.

٢٢- الموقف الضريبي

تخضع أرباح الصندوق لضريبة ارباح شركات الأموال طبقاً لقانون الضرائب علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وفيما يلي الموقف الضريبي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

(أ) ضريبة الدخل

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٠ وتم التسوية.
- السنوات من ٢٠١١ حتي ٢٠١٩ تم الفحص وتم الاعتراض عليها وتم تحويلها إلى لجنة الطعن ولم يتم إرسال أى خطاب من الشركة أو المأمورية بتحديد أى جلسة حتى الأن .
- يقوم الصندوق بتقديم الإقرارات الضريبية لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المقررة قانوناً كما يقوم بسداد الضريبة من واقع هذه الإقرارات

(ب) ضريبة كسب العمل

السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٩ تم الفحص والسداد.
السنوات من ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ تم تقديم التسويات على المنظومة الالكترونية فى المواعيد القانونية .

٢٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

٢٣-١ أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية فيماعدا قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر والإستثمارات المتاحة للبيع وفقا للقيمة العادلة.

٢٣-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

ترجمة العملات الأجنبية

- تم إعداد وعرض القوائم المالية بالجنيه المصرى وهى عملة التعامل للصندوق.
- يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية أولياً باستخدام سعر الصرف السائد فى تاريخ المعاملة .
- تم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعرالصرف السائد في تاريخ القوائم المالية ، يتم إدراج جميع الفروق بقائمة الدخل.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتى يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ الاعتراف الأولى.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتى يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ التى تحددت فيه القيمة العادلة.

إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يتم الإثبات المبدئي للإستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، وفي تاريخ القوائم المالية يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن بنود الدخل الشامل مباشرة فيما عدا خسائر الإضمحلال في قيمة الإستثمار يتم الإعتراف بها في قائمة الدخل، وفي حالة إستبعاد الإستثمار يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المجمعة والتي سبق الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية في قائمة الدخل. ويتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ القوائم المالية ، أما الإستثمارات التي ليس لها سعر تداول في البورصة في سوق نشط فيتم تقييمها بالرجوع الي أحد أساليب التقييم المقبولة ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخري. وإذا لم يتمكن الصندوق من تقدير القيمة العادلة فيتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

الإستثمارات المقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يتم تصنيف الإستثمارات على أنها إستثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا تم إقتنائها بغرض المتاجرة أو إذا كان الصندوق يدير تلك الإستثمارات وتتخذ قرارات بيعها وشرائها بناءاً على قيمتها العادلة. يتم إثبات التكاليف المتعلقة بإقتناء تلك الإستثمارات في قائمة الدخل. تقاس تلك الإستثمارات بالقيمة العادلة وتثبت فروق التغيير في قيمتها في قائمة الدخل تحت بند "صافي التغير في القيمة السوقية للإستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر".

الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتي تاريخ الإستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم الصندوق بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق الصندوق في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الشظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع،وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

الأصول الثابتة

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك و الخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة وتتضمن هذه التكلفة عند تحققها والوفاء بشروط الاعتراف بها تكلفة الجزء المستبدل من المباني والمعدات وبالمثل عند إجراء فحص شامل يتم الاعتراف بتكاليفه في حالة الوفاء بشروط الاعتراف بالقيمة الدفترية للمباني والمعدات كإحلال ، ويتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في قائمة الدخل عند تحققها .

يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون في مكانه وفي حالته التي يصبح عليها قادرا على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة، ويتم حساب الإهلاك بإتباع طريقة القسط الثابت طبقا للعمر الإفتراضى للأصل على النحو التالي:

الأصـــــــل	الاعمار الانتاجية
أجهزة حاسب آلي وبرامج	٣ سنوات
أثاث ومعدات مكاتب	٥ سنوات
تجهيزات	٥ سنوات
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات

سيتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل، يتم الاعتراف بأي ارباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الدخل في السنة التي تم فيها استبعاد الأصل.

يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والأعمار الإنتاجية لها وطرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية.

يقوم ادارة الصندوق بشكل دوري في تاريخ كل مركز مالى بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل ثابت قد أضمحل، عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الإستردادية، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية، وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الدخل.

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط اذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات أخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة، وتكون محدودة بحيث لاتتعدى القيمة الدفترية للأصل، (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة)، القيمة الاستردادية له أو القيمة الدفترية التى كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل.

عقود التأجير

عقود الإيجار التى تكون الشركة فيها كمستأجر

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار بإثبات أصل" حق الانتفاع "والتزام عقد الإيجار، إلا أنه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواء لعقود الإيجار قصيرة الأجل أو عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة، وفي هذه الحالة يتم إثبات دفعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات باعتبارها مصروفاً إما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر. ويتم تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة كمستأجر.

القياس الأولى لأصل حق الانتفاع

تتكون تكلفة أصل حق الانتفاع من:

أ. مبلغ القياس الأولي لالتزام عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار غير المدفوع باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب ان يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.

ب. أي دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة؛

ج. أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر؛

د. تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون.ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير او كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل" حق الانتفاع"

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" بيتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل حق الانتفاع "بالتكلفة".

أ. مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع حسائر هبوط في القيمة؛

ب. ومعدلةً بأي إعادة قياس لالتزام عقد الإيجار.

القياس الأولي لإلتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ .ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة .وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة كمستأجر.

القياس اللاحق لإلتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

أ. زيادة المبلغ الدفتري للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار ؛

ب. تخفيض المبلغ الدفتري للالتزام ليعكس دفعات الإيجار؛

ج. إعادة قياس المبلغ الدفتري للالتزام ليعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار أو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعدلة.

يتم عرض أصل حق الانتفاع والتزامات عقود الاستئجار في قائمة المركز المالي بشكل منفصل عن الأصول والالتزامات الأخرى.

تتضمن عقود الاستئجار قيام المستأجر بصيانة الاصل المؤجر والتامين عليه ولاينطوي عقد الايجار على اية ترتيبات لنقل الملكية فى نهاية فترة الايجار.

وبالنسبة للعقد الذي ينطوي على مكون إيجاري مع مكون إيجاري أو غير إيجاري واحد أو أكثر،(إن وجد) فإنه يتم تخصيص العوض في العقد لكل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الإيجارية. وكوسيلة عملية، وفي نطاق ما يسمح به المعيار، يمكن للشركة كمستأجر أن تختار حسب فئة الأصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الإيجارية عن المكونات الإيجارية، ومن ثم المحاسبة عن كل مكون إيجاري وأي مكونات غير إيجارية مصاحبة باعتبارها مكونا إيجارياً واحداً.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما يكون على الصندوق التزام حالى قانونى أو فعلى نتيجة لحدث سابق يكون معه من المرجح أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام ، ويتم مراجعة المخصصات فى تاريخ القوائم المالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي، وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصروفات المتوقعة المطلوبة لتسوية الإلتزام .

الاضمحلال

أ. **الأصول المالية**

يقوم الصندوق فى تاريخ كل مركز مالي بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال فى قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تنعرض قيمة الأصول المالية للإضمحلال عندما ينوافر دليل موضوعى على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ فى تاريخ لاحق للاعتراف الأولى بهذا الأصل المالى.

وبالنسبة للأسهم والمصنفة كإستثمارات متاحة للبيع فإن الإنخفاض المستمر أو الممتد فى القيمة العادلة للورقة المالية عن تكلفتها يعتبر دليلاً موضوعيا على حدوث إضمحلال فى قيمتها.

يتم تقدير خسارة الإضمحلال فى قيمة أصل مالى تم قياسه بالتكلفة المستهلكة ما لم تكون هناك تعليمات بخلاف ذلك من هيئة الرقابة المالية كما هو موضح لاحقا- بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلى لهذا الأصل المالى.

إذا كان قد سبق الاعتراف بخسائر إضمحلال فى قيمة أصول مالية مقاسة بطريقة التكلفة المستهلكة ثم انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الإعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الاضمحلال بقائمة الدخل ولكن إلى الحد الذى لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار فى تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التى كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الإضمحلال قد سبق الاعتراف بها.أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع والتى سبق الاعتراف بخسائر الإضمحلال فى قيمتها بقائمة الدخل فلا يتم رد الانخفاض اللاحق فى اضمحلالها بقائمة الدخل وإنما يتم الاعتراف بأى زيادة لاحقة فى القيمة العادلة لتلك الإستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

يعترف الصندوق بمخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة من الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة؛ استثمارات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر؛ وأصول العقود.يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة من الإيجارات مستحقة القبض التي يتم الإفصاح عنها ضمن العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى.يقوم الصندوق بقياس مخصصات الخسائر بقيمة معادلة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء البنود التالية حيث يتم قياس مخصصات الخسائر لها بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة عل مدى ١٢ شهر: سندات الدين التي تنطوي على مخاطر ائتمان منخفضة كما في تاريخ التقرير؛ وسندات الدين الأخرى والأرصدة المصرفية التي لم تزداد مخاطر الائتمان المرتبطة بها بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي بها (مثل مخاطر التعثر التي تقع على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).يقوم الصندوق بقياس مخصصات خسائر العملاء والمدينون (بما في ذلك الإيجارات مستحقة القبض) وأصول العقود بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة.عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأداة مالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، يأخذ الصندوق بالاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة التي تكون ملائمة ومتاحة دون تكلفة أو مجهود زائد والتي تشمل التحليلات والمعلومات الكمية والنوعية بناءً على الخبرة السابقة للصندوق والتقييم الائتماني القائم على بيانات والمعلومات الاستشرافية.يعتبر الصندوق أن الأصل المالي متعثر السداد عندما يكون من غير المحتمل أن يفي العملاء والمدينون بكافة التزاماتهم الائتمانية تجاه الصندوق دون لجوء الصندوق لاتخاذ إجراءات مثل حجز الضمان (إن وجد)؛ أوتتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة في خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن كافة أحداث التعثر المحتمل حدوثها على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى (١٢) شهر في الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر المحتمل حدوثها خلال (١٢) شهر بعد تاريخ التقرير (أو خلال فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من (١٢ شهر).تتمثل الفترة القصوى التي يتم أخذها بالاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة في الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي يتعرض خلالها الصندوق لمخاطر الائتمان.

ب. الأصول غير المالية

يقوم الصندوق فى تاريخ كل مركز مالى بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث إضمحلال فى قيمتها فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات يقوم الصندوق بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الإضمحلال. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الإستردادية للأصل يقوم الصندوق بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المولدة للنقد التى يتبعها الأصل.

هذا وتتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد فى القيمة العادلة - مخصوماً منها تكاليف البيع - أو القيمة الاستخدامية أيهما أكبر.

ويتم إحتساب القيمة الإستخدامية وذلك بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد بإستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات.

ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتى لم يتم أخذها فى الإعتبارعند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الإستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الإستردادية. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الدخل.

عندما يتم فى فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن إضمحلال القيمة والتى أعترف بها فى فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الإستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التى كان من الممكن أن يصل إليها الأصل لو لم يتم الإعتراف بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال فى قيمة ذلك الأصل فى السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الدخل.

ج. إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

تعتبر الاستثمارات المتاحة للبيع قد اضمحلت إذا كان هناك دليل موضوعي بأن لا يمكن استرداد تكلفة هذا الأصل، بالإضافة الي الدليل الموضوعي ، يستخدم الصندوق أدلة كيفية لتحديد الاضمحلال في القيمة ، وتشمل هذه الأدلة انخفاض القيمة العادلة تحت التكلفة بشكل كبير أو مستمر في حالة اضمحلال القيمة يتم استبعاد الخسائر المتراكمة من حقوق الملكية ويعاد الاعتراف بها في قائمة الدخل ، ولا يمكن رد خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل ويتم الاعتراف بالزيادة في القيمة العادلة بعد اضمحلال القيمة مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ضريبة الدخل

يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري , ويتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة بإتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية (الأساس الضريبي) وقيمتها المدرجة بالقوائم المالية (الأساس المحاسبي) وذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.

يتم الإعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك إحتمال قوي بإمكانية الإنتفاع بهذا الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية ،ويتم تخفيض الأصل بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه منفعة مستقبلية .

تحقق الإيرادات

يتم قياس الإيرادات طبقا للمعيار المصرى الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" على أساس المقابل المحدد في العقد مع العميل. يقوم الصندوق بإثبات الإيرادات من العقود مع العملاء عندما يتم نقل السيطرة على الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي يتوقع الصندوق الحصول عليه نظير تلك البضائع أو الخدمات.

يثبت الصندوق إيرادات العقود مع العملاء بناء على نموذج من خمس خطوات كما هو محدد أدناه:

الخطوة ١:

تحديد العقد (العقود) مع عميل: العقد هو اتفاقية تُعقد بين طرفين أو أكثر تؤسس حقوقًا وتعهدات وتضع المعايير التي يجب الوفاء بها لكل عقد.

الخطوة ٢:

تحديد التزامات الأداء في العقد التزام الأداء هو وعد في العقد مع العميل بتحويل بضائع أو تقديم خدمات إلى العميل.

الخطوة ٣:

تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذي يتوقع الصندوق الحصول عليه نظير نقل البضائع أو الخدمات المتعهد بتقديمها إلى العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف أخرى.

الخطوة ٤:

تخصيص سعر المعاملة لالتزامات الأداء في العقد: في العقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، سيقوم الصندوق بتوزيع سعر المعاملة إلى كل التزام أداء بمبلغ يحدد مقدار المقابل الذي يتوقع الصندوق الحصول عليه في مقابل الوفاء بكل التزام أداء.

الخطوة ٥:

إثبات الإيراد متى (أو عندما) يفي الصندوق بالتزام أداء.

يقوم الصندوق بالوفاء بالتزام الأداء وتثبت الإيرادات بمرور الوقت، في حال إثبات أحد المعايير التالية:

١- حصول العميل في ذات الوقت على المنافع الناتجة عن أداء الصندوق واستهلاك تلك المنافع.

٢- أداء الصندوق يؤدي إلى إيجاد أو تحسين موجودات تحت سيطرة العميل وقت إيجاد أو تحسين الأصل.

٣- أداء الصندوق للالتزام لا يُكون موجودات ذات استخدامات بديلة للصندوق، كما يكون للصندوق الحق في تحصيل المبلغ للأداء المكتمل حتى تاريخه.

بالنسبة لالتزامات الأداء التي لا يتحقق فيها أحد الشروط أعلاه، فإنه يتم إدراج الإيرادات في الوقت الذي يتم فيه استيفاء التزام الأداء.

يجب على الصندوق أن تأخذ فى الأعتبار شروط العقد، بالإضافة إلى أى قوانين تنطبق على العقد، عند تقييم ما إذا كان لديه حق واجب التنفيذ فى تحصيل مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

لا يشترط ان يكون الحق فى تحصيل مقابل الأداء المكتمل مبلغ ثابت.

يجب ان يكون للصندوق خلال مدة العقد الحق فى مبلغ يعوضه على الأقل عن مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه إذا ما تم إنهاء العقد من قبل العميل أو طرف أخر لأسباب أخرى بخلاف عدم أداء الصندوق وفقا لتعهداته.

تقييم وجود و وجوب تنفيذ حق التحصيل و ما إذا كان حق الصندوق فى التحصيل سيخوله الحق فى أن يتم السداد لها مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

إلتزامات الاداء التى يتم الوفاء بها عند نقطة من الزمن:

إذا لم يكن الوفاء بالتزامات الأداء يتم على مدار زمنى فإن الصندوق يفى بإلتزام الأداء عند نقطة من الزمن. و لتحديد تلك النقطة من الزمن التى يحصل فيها العميل على السيطرة على أصل متعهد به و يفى الصندوق عندها بالتزامات الأداء فإنه يجب على الصندوق ان يأخذ فى الأعتبار المؤشرات على تحويل السيطرة التى تشمل الاتى و لكن لا تقتصر عليه:

أ. إذا كان للصندوق حق حالى فى تحصيل مقابل الأصل.

ب. إذا كان للعميل حق الملكية القانونى فى الأصل.

ج. إذا قام الصندوق بتحويل الحيازة المادية للأصل.

د. إذا كان للعميل المخاطر والمنافع الجوهرية المتعلقة بملكية الأصل.

ه. قبول العميل للأصل.

أرباح بيع أوراق مالية

يقوم الصندوق باتباع سياسة المتوسط المرجح لكل عملية بيع وذلك عند تحديد القيمة الدفترية للجزء المباع من الأوراق المالية.

إيرادات الأستثمارات

- يتم إثبات التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بقائمة الدخل كربح أو خسارة عند القياس في تاريخ القوائم المالية.
- تدرج عوائد الاستثمارات فى الأسهم فى قائمة الدخل عند صدور الحق فى صرف هذه التوزيعات وتقاس تلك الإيرادات بالقيمة العادلة للمبالغ التى تم استلامها أو التى لا تزال مستحقة للصندوق.
- يتم الاعتراف بالربح (الخسارة) الناتجة عن بيع الاستثمارات المالية فى تاريخ تنفيذ المعاملة والذى يتمثل فى الفرق بين سعر البيع (بعد خصم المصروفات والعمولات) ومتوسط التكلفة ويدرج ضمن إيرادات ومصروفات النشاط الجارى بقائمة الدخل.

إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل ، ويدرج إيراد الفوائد بقائمة الدخل ضمن فوائد دائنه .

المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الدخل في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات .

التقديرات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على قيم الأصول، الالتزامات، الإيرادات والمصروفات خلال السنة المالية ، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

قياس القيمة العادلة

تمثل القيمه العادله السعر الذى من شأن الصندوق أن يتلقاه مقابل بيع الاصل او المقابل المدفوع نظير تحويل الالتزام فى معامله نظامية بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس . ويستند القياس بالقيمه العادله الى الافتراض أن المعامله الخاصه ببيع الاصل او نقل الالتزام ستحدث فى السوق الرئيسى للاصل او الالتزام او السوق الذى سيعود بأكبر فائدة على الاصل او الالتزام .

وتقاس القيمة العادله للأصل او الالتزام باستخدام الافتراضات التى من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الاصل او الالتزام وذلك بافتراض ان المشاركين فى السوق سيعملون على تحقيق مصالحهم الاقتصاديه.

ويضع القياس بالقيمه العادله للأصل غير المالى فى الاعتبار قدرة المشارك بالسوق على توليد منافع اقتصاديه عن طريق استخدام الاصل باقصى درجه مقبوله او عن طريق بيعه الى مشارك اخر بالسوق من شأنه استخدام الأصل باقصى طاقه له.

بالنسبه للاصول المتداوله فى سوق نشط يجرى تحديد القيمه العادله بالرجوع الى اسعار الشراء السوقيه المعلنه.

وتقدر القيمة العادله للبنود ذات الفوائد استنادا الى التدفقات النقديه المخصومة باستخدام اسعار الفائدة على بنود مشابهة لها نفس الشروط ونفس خصائص المخاطر.

أما بالنسبه للاصول غير المدرجه فتحدد القيمه العادله بالرجوع الى القيمه السوقيه لاصل مشابه او بالاستناد الى التدفقات النقديه المخصومه المتوقعة.

ويستخدم الصندوق اساليب التقويم الملائمة فى ظل الظروف المحيطه والتى تتوفر بشأنها بيانات كافيه من اجل قياس القيمه العادلة ومن ثم تعظيم استخدام المعطيات ذات الصله التى يمكن ملاحظتها وتقلل استخدام المعطيات التى لايمكن ملاحظتها الى الحد الادنى.

ولاغراض افصاحات القيمة العادله يضع الصندوق فئات للأصول والالتزمات الجوهريه استنادا الى طبيعتها وخصائصها والمخاطر المرتبطه بكل منها والمستوى التى تصنف به فى التسلسل الهرمى للقيمه العادله كما يلى:

- **المستوى الأول** : باستخدام اسعار التداول (غير المعدله) لاصول او الالتزامات مطابقا تماما فى اسواق نشطه.
- **المستوى الثانى** : باستخدام مدخلات غير اسعار التداول الواردة فى المستوى الاول ولكن يمكن ملاحظتها للأصل او الالتزام بشكل مباشر (اى الاسعار) او غير مباشر (اى المستمدة من الاسعار).
- **المستوى الثالث** : باستخدام اساليب التقييم التى تتضمن مدخلات للاصل او الالتزام لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها

وفيما يتعلق بالاصول والالتزامات التى يجرى الاعتراف بها فى القوائم الماليه على اساس متكرر يحدد الصندوق اذا ما كان ثمة تحويلات قد حدثت بين المستويات الثلاث للتسلسل الهرمى عن طريق اعادة تقييم التصنيف فى نهايه فترة اعداد التقرير.

الاعتراف والقياس الأولي

يقوم الصندوق بالاعتراف الأولى بالمدينين التجاريين وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الاصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أوليا في تاريخ المعاملة عندما يصبح الصندوق طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية .

يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئيا بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى حياز تها أو إصدار ها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئيا بسعر المعاملة.

التبويب والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الاعتراف الأولي يتم تبويب الأصل المالي على أنه مقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر كإستثمارات في أدوات الدين وإستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولى بها إلا إذا قام الصندوق بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية ، وفي هذه الحالة يتم إعادة تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

يتم تبويب الاصل المالي كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية؛

في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات اصل وفائده على المبلغ الاصلى مستحق السداد.

يتم تبويب الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كليهما؛ و

ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف الأولي بإستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للصندوق أن يقوم باختيار لا رجعه فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار، يتم إجراء هذا الاختيار لكل أداة على حده.

الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر يتم تبويبها على أنها مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية.

عند الاعتراف الأولي فإنه يمكن للصندوق، أن يخصص بشكل غير قابل للإلغاء- أصلا مالياً يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (يشار إليه -أحيانا على أنه "عدم اتساق محاسبي) والذي قد ينشا خلاف ذلك.

الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال

يقوم الصندوق بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:

السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عمليا، يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إير اد الفو ائد التعاقدية ، و الحفاظ على ملف تعر يف معدل فائدة معين ، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛

كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة الصندوق بها؛

المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر.

كيفية تعويض مديري الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة .

تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف اخري في معاملات غير مؤهلة للإستبعاد لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتفق مع اعتراف الصندوق المستمر بالأصول.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على اساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الأصول المالية – تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وتكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (خطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة، يأخذ الصندوق في إعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبي هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، يأخذ الصندوق في إعتباره :

- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية؛
- الشروط التي قد تعدل معدل القسائم التعاقدية ، بما في ذلك ميزات المعدل المتغير؛
- ميزات الدفع المسبق والإضافات؛ و
- الشروط التي تقصر مطالبة الصندوق بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، ميزات غير قابلة للاستعادة)
- تتماشي ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل و الفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشمل تعويضا معقولاً عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة، للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، وهي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدي بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تتضمن أيضا تعويضا معقولا للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية المقيمة بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر

تقاس الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الاضمحلال. إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر..

أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل شامل لاحقا بالقيمة العادلة.
- إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الإستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.

استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادله .
- توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر مالم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استردادا لجزء من تكلفة الاستثمار.
- صافي الأرباح والخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية - التبويب والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.
- يتم قياس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر. الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

الإستبعاد

الأصول المالية

- يقوم الصندوق بإستبعاد الأصل المالي عند إنقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو يقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا يقوم فيها الصندوق بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول الماليه .
- يدخل الصندوق في معاملات يقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة المركزالمالي، ولكنه يحتفظ بكافة مخاطر ومنافع الأصول المحولة في هذه الحالة لا يتم استبعاد الأصول المحولة .

التزامات مالية

يتم إستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتها . يقوم أيضا بإستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها والتدفقات النقدية للالتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا ، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الجديدة على اساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.
عند إستبعاد الالتزامات المالية فان الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

مقاصة الأدوات المالية

- تتم مقاصة الاصول والالتزامات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما، وعندما فقط :
- يكون للصندوق حق الزامي قانوني في تسوية المبالغ المثبتة
- يكون لدى الصندوق نية في تسوية الاصول مع الالتزامات على أساس الصافي أو بيع الاصول وسداد الالتزامات في ان واحد

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

- يحتفظ الصندوق بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد المضيف والمحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلا ماليا وفي حالة توافر شروط محدده. المشتقات يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة وينم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الارباح أو الخسائر. بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي تغير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.
- يحدد الصندوق مشتقات معينة كأدوات تغطية للتغطية من الإختلاف في التدفقات النقدية المرتبطة بمعاملات توقعات محتملة للغاية ناشئة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة ومشتقات معينة والتزامات مالية غير مشتقة كتغطية لمخاطر صرف العملات الأجنبية على صافي الاستثمار في عملية أجنبية. عند بدء علاقات التحوط المعينة، يوثق الصندوق هدف إدارة المخاطر واستراتيجية تنفيذ التغطية. يوثق الصندوق أيضا العلاقة الاقتصادية بين بند التغطية وأداة التغطية ، بما في ذلك ما إذا كان من المتوقع أن تعوض التغيرات في التدفقات النقدية لبند التغطية وأداة التغطية بعضها البعض.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

- عندما يتم تحديد مشتق كاداه لتغطية مخاطر التدفقات النقدية، يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. يقتصر الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المعترف بها في الدخل الشامل الآخر على التغيير التراكمي في القيمة العادلة للبند المغطى، والذي يتم تحديده على أساس القيمة الحالية ، منذ بداية التغطية. الجزء الغير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتق يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر. يحدد الصندوق فقط التغيير في القيمة العادلة للعنصر الفوري لعقود الصرف الأجلة كأداة تغطية في علاقات تغطية التدفقات النقدية. يتم احتساب التغير في القيمة العادلة للعنصر الأجل لعقود الصرف الأجلة (النقاط الأجلة) بشكل منفصل كتكلفة تغطية ومعترف بها في احتياطي تكاليف التغطية ضمن حقوق الملكية.
- عندما ينتج عن المعاملة المستقبلية المغطاه لاحقا الاعتراف بأصل غير مالي مثل المخزون، يتم تبويب المبلغ المجمع في احتياطي تغطية واحتياطي تحلفة التغطية مباشرة في التكلفة الأولية للبند غير المالي عند الاعتراف به.
- لكل المعاملات المستقبلية المغطاه، يتم إعادة تبويب المبلغ المكون من احتياطي تغطية التدفق النقدي واحتياطي تكلفة التغطية الى الارباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي خلالها تؤثر التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاء على الربح والخسارة.

- إذا أصبحت التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية أو تم بيع أو انتهي أجل أو نسخ أداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف عن محاسبة التغطية بأثر مستقبلي، عندما يتم ايقاف محاسبة تغطية التدفقات النقدية فإن المبلغ المكون من إحتياطي تغطية التدفق النقدي يظل في حقوق الملكية حتى، على سبيل التغطية من معاملة تؤدي إلى الاعتراف ببند غير مالي، يتم تضمينه في التكلفة عند الاعتراف الأولى أو فيما يتعلق بتغطيات التدفقات النقدية الأخرى، يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاة على الربح أو الخسارة .
- إذا لم يعد من المتوقع حدوث التدفقات النقدية المستقبلية المغطاة، يتم إعادة تصنيف المبالغ المكونة في احتياطي التغطية واحتياطي تكلفة التغطية مباشرة إلى قائمة الدخل

تغطيات صافي الاستثمار في نشاط أجنبي

عندما يتم تصنيف أداة مشتقة أو التزام مالي غير مشتق كأداة تغطية في تغطية لصافي استثمار في عملية أجنبية، فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية المشتقة أو غير المشتقة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية غير المشتقة من أداة التغطية يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في احتياطي الترجمة ضمن حقوق الملكية. يجب الإعتراف بالجزء غير الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأرباح وخسائر المشتقات أو العملات الأجنبية المشتقة من غير المشتقات مباشرة في قائمة الدخل، يتم إعادة تصنيف المبلغ المعترف به في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل كتسوية إعادة تصنيف عند استبعاد العمليات الأجنبية.

السياسات المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

- يقوم الصندوق بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض ومديونيات، وأصول مالية متاحة للبيع.
- يقوم الصندوق بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئه التزامات مالية أخري.

الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة -الاعتراف والاستبعاد

- يقوم الصندوق بالاعتراف الاولي بالقروض والمديونيات وادوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم اوليا في تاريخ المعاملة عندما يصبح الصندوق طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يقوم الصندوق باستبعاد الاصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قام بتحويل الحق التعاقدي لاستلام التدفقات النقدية من الاصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم يقم الصندوق بتحويل او الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي ولم يحتفظ الصندوق بالسيطرة على الاصل المحول، على أن يعترف فقط كاصل او التزام بالناتج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.
- يستبعد الصندوق الالتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه او الغائه او انتهاء مدته الواردة بالعقد
- يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في قائمة المركز المالي عندما، وفقط عندما يمتلك الصندوق الحق القانوني القابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديه النية اما لإجراء التسوية على اساس صافي المبالغ او الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في ان واحد.

الأصول المالية غير المشتقة -القياس

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تبويب الاصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة او تم تبويبه عند الاعتراف الاولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الاصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. تقاس الاصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد او توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر .

الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بافتناء او اصدار الأصل المالي، بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال واثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في إحتياطي القيمة العادلة، ومن استبعاد هذه الاصول يتم اعادة تبويب الارباح او الخسائر المتراكمة المعترف بها حسب بنود الدخل الشامل الآخر الى الارباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية غير المشتقة – القياس

- يتم تبويب الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر اذا تم تبويبه كالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو ثم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيم العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة بافتناء او اصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر.
- الالتزامات المالية غير المشتقة الأخري يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة مخصوما منها اي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الالتزام، بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

- يحتفظ الصندوق بأدوات مالية مشتقة التغطية تعرضها لمخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الفائدة، يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الاصلي والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محدده .
- المشتقات يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح او الخسائر عند تكبدها، بعد الاعتراف الاولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأى تغيير في القيمة العادلة في الارباح أو الخسائر.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

- عندما يتم تحديد مشتق كاداه لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. اي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر.
- القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم اعادة تبويبها ضمن الارباح او الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتنبأ بها المغطاة على الارباح او الخسائر أو يؤثر البند المغطى على الار باح أو الخسائر.
- إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية، او انتهى اجل او تم بيع او فسخ اداه التغطية او ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا اصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الارباح أو الخسائر بأية ارباح أو خسائر مجمعة ذات صله على اداة التغطية.

الأصول المالية غير المشتقة

الأدوات المالية وأصول العقد

- يعترف الصندوق بمخصص الخسارة للخسائر المتوقعة في:
- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.
- أدوات الدين المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- أصول العقود مع العملاء.
- يقوم الصندوق بالإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لعملاء القروض
- يقوم الصندوق بقياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت – بشكل جوهري – منذ الإعتراف الأولي فيما عدا ما يلي والذي يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على ١٢ شهرا:
- سندات الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير
- سندات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تزيد مخاطرها الائتمانيه بشكل كبير منذ الاعتراف الأولى (مخاطر التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).
- يجب على الصندوق ان يقوم بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانيه على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الاولي وعند إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب على الصندوق الأخد في الاعتبار ان تكون هذه المعلومات معقولة ومؤيدة ومتاحة بدون تكلفة اوجهد لا مبرر لهما وهذا يشمل مدى صحة وكمية وكفاءة المعلومات والتحليلات والتي تعتمد على الخبره السابقه والتقييم الائتماني وأيضا المعلومات المستقبلية.
- يعتبر الصندوق الأصل المالي متعثرا عندما :
- يكون من غير المحتمل ان يقوم المدين بدفع التزاماته الائتمانيه للمجموعه بالكامل دون الرجوع إلي الصندوق في إجراءات مثل استبعاد أوراق مالية (ان وجد).
- عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها ٩٠ يوم مالم يكن من الممكن دحضها.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للاداه المالية.
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن احداث افتراضيه ممكنه خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير (أو فترة أقصر اذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهراً).
- إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي يكون الصندوق معرضاً على مداره للمخاطر الائتمانية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة لاحتمال الخسائر الائتمانية. تقاس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقا للعقد والتدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق تحصيلها) يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالى.

الأصول المالية ذات مستوى إئتماني منخفض

- في تاريخ كل تقرير مالي ، يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كانت الاصول المالية التي تم تصنيفها بالتكلفة المستهلكة وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعاني من انخفاض الائتمان. يعد الأصل بأنه ذو مستوى ائتمان منخفض عندما يكون قد وقع واحد أو اكثر من الاحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.
- تشتمل الأدلة على ان الأصول المالية ذو مستوى ائتمان منخفض البيانات الممكن رصدها حول الاحداث التالية:
  - صعوبات مالية كبيرة للمدين .
  - خرق العقد مثل التعثر عن السداد او التأخير لأكثر من ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق.
  - إعاده هيكله قرض أو سلفه من قبل الصندوق لم تكن الصندوق لتقبلها بظروف أخرى.
  - من المحتمل أن المدين سوف يدخل في إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر.
  - اختفاء نشاط سوق الأوراق الماليه بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للاصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول .

بالنسبة لأدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يتم تحميل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر .

إعدام الدين

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الصندوق توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه. بالنسبة للعملاء الأفراد ، يقوم الصندوق بشطب القيمة الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالي متأخراً بـ ١٨٠ يوماً على أساس الخبرة السابقة لاسترداد اصول المماثلة. بالنسبة لعملاء الصندوق، يقوم الصندوق بشكل فردي بعمل تقييم فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ الشطب بناء على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد لا تتوقع الصندوق أي استرداد من المبلغ المشطوب. ومع ذلك ، فإن الأصول المالية المشطوبة يمكن أن تظل عرضة لنشاطات الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات الصندوق لاسترداد المبالغ المستحقة.

الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل فترة مالية، يقوم الصندوق بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الاستثمارات العقارية وأصول العقود مع العملاء، والاصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك يقوم الصندوق بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنويا.

- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الاصول معا الي أصغر مجموعة أصول تتضمن الاصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الاصول الاخرى او مجموعات الأصول.
- وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد او مجموعات هذه الوحدات لدى الصندوق المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

- القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع او قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل او وحدة توليد النقد.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في قائمة الدخل. ويتم توزيعها اولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الاصول الأخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.
- لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

الأصول المالية غير المشتقة

الأصول المالية غير المبوبة كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية يقوم الصندوق في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الإضمحلال في قيمة الاصل. تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- اخفاق او التأخر في السداد بواسطة مدين.
- اعادة جدولة مبالغ مستحقة للشركة بشروط لم تكن الصندوق لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على افلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير الى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.
- بالنسبة للاستثمار في اداة حقوق ملكية، تتضمن الادلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام او المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم الصندوق بتقدير ما إذا كان هناك ادلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشان اي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الاصول المنفردة. الاصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقييمها مجمعة بشأن اي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الاصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معا.

عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم الصندوق المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة، ويقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الارجح ان تكون أكثر او اقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.

يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الاصلي الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في قائمة الدخل ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

إذا اعتبر الصندوق أنه لا يوجد احتمالات حقيقيه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فانه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة. إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الارباح او الخسائر.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قائمة الدخل ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقدير ات المستخدمة لتحديد القيمة الاستر دادية.

خطر الإئتمان

تعتبر أرصدة الحسابات الجارية و الودائع لأجل لدى البنوك و أذون الخزانة و سندات الخزانة والمدينون والارصدة المدينة الاخرى من الاصول المالية المعروضة لخطر الائتمان المتمثل فى عدم قدرة تلك الاطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم فى تاريخ الاستحقاق ، وتقوم إدارة الصندوق بتطبيق سياسات وإجراءات متطورة بما يؤدى الى خفض خطر الائتمان إلى الحد الأدنى .

تمثل قيمة الأصول المالية المدرجة بالقوائم المالية الحد الاقصى لخطر الائتمان فى تاريخ القوائم المالية

تقوم إدارة الصندوق بالحد من المخاطر الناتجة من التعرض لمخاطر الائتمان المرتبطة بالارصدة والودائع لدى بنوك حسنة السمعة و ذات جودة ائتمانية مقبولة ، ١٠٠٪ من الارصدة لدى البنوك تمثل أرصدة مودعة لدى بنوك محلية داخل جمهورية مصر العربية ذات تصنيف مقبول، ويمكن تقييم جودة ائتمان الاصول المالية بالرجوع الى البيانات التاريخية .

خطر العملات الاجنبية

يمكن للصندوق الاستثمار في أدوات مالية بعملات أخرى بخلاف الجنيه المصري (عملة التعامل)، وبناءاً على ذلك فإن الصندوق معرض لخطر العملات الأجنبية والتي قد يكون لها تأثيراً عكسياً علي جزء من أصول أو التزامات الصندوق بالعملات الأجنبية.

يتم معالجة تلك المخاطر عن طريق المتابعة المستمرة لأسعار الصرف وكيفية تجنب مخاطرها والاستفادة منها.

وكما هو وارد بإيضاح رقم(٢٣-٢) فيما يتعلق بالمعاملات بالعملات الأجنبية يتم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية باستخدام السعر السائد في تاريخ القوائم المالية.

خطر سعر الفائدة

تتعرض قيم بعض الأدوات المالية للتقلبات وذلك نتيجة تغير أسعار الفائدة وتقوم إدارة الصندوق بعدة إجراءات وإتباع بعض السياسات التي من شأنها خفض أثر هذا الخطر . حيث يتم مراعاة عدد من الضوابط التي يتضمنها النظام الأساسي للصندوق ومنها تجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية وتجنب الاستثمار غير الاقتصادي وغير المخطط وعدم استثمار موارد الصندوق في أصول عقارية إلا بموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية .

خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر علي قدرة الصندوق علي سداد جزء من أو كل التزاماته يقوم الصندوق بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر الي الحد الأدنى .

٢٤- أرقام المقارنة

يتم إعادة تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتماشى مع التغيرات فى العرض المستخدم فى السنة الحالية.

٢٥- الاحداث الهامة

- خلال شهر فبراير ٢٠٢٢ ونظرا للأحداث السياسات التى ادت الى اندلاع الحرب بين كلاً من دولتى روسيا وأوكرانيا الأمر الذى ادى الى تداعيات محتملة على الأقتصاد العالمى من تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم الذى سيؤدى الى ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة التى تعد من المكونات الأساسية للعديد من الصناعات. وترى الإدارة أنة لايوجد تأثير جوهرى من تداعايات هذة الحرب على انشطة الصندوق.

- بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٢ قررت لجنه السياسات النقديـة للبنك المركزي المصـري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصبا إلى ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ و٩,٧٥٪، على التو نيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلي ٩,٧٦٪. هذا وبنفس التاريخ قام البنك المركزى بتحرير سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصرى.

- بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسات النقديـة للبنك المركزي المصـري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١,٢٥٪، ١٢,٢٥٪ و١١,٧٥٪ على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١,٧٥٪.

- بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ صدر قرار البنك المركزي المصري بشأن تحرير سعر الصرف للعملات الاجنبية مقابل الجنيه المصري والذي ترتب عليه زيادة جوهرية في اسعار صرف العملات الاجنبية مقابل العملة المحلية (الجنيه المصري) .

- كما قررت لجنة السياسات النقديـة للبنك المركزي المصـري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣,٢٥٪، ١٤,٢٥٪ و١٣,٧٥٪ على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٣,٧٥٪.

- بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢ قررت لجنة السياسات النقديـة للبنك المركزي المصـري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٦,٢٥٪، ١٧,٢٥٪ و١٦,٧٥٪ على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٦,٧٥٪.

- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢٣ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل الي ١٨,٢٥٪،١٩,٢٥٪ و ١٨,٧٥٪ علي الترتيب ، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة اساس ليصل الي ١٨,٧٥٪ .

- بتاريخ ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣ صدر قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٢٢) لعام ٢٠٢٣ بشأن بعض الأستثناءات الجوازية فى تطبيق معيار المحاسبة رقم (٤٧) الأدوات المالية للشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، والذى يجوز للشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية استثناء الأدوات والأصول المالية من الأعتراف بالخسائر الأئتمانية المتوقعة :

١-ادوات الدين الصادرة عن الدولة بالعملة المحلية.

٢- الحسابات الجارية والودائع لأجل بالعملة المحلية لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى.

إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية

بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل وإعادة إصدار بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وفيما يلي ملخص بهذه التعديلات:

المعايير الجديدة أو التى تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوانم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول الثابتة واهلاكاتها" ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل ٢٠٢٣ "الأصول غير الملموسة"	١- تم إعادة اصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة. ٢- وقد ترتب على ذلك تعديل الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج إعادة التقييم ببعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان تلك المعايير: – معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء". – معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" – معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" – معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) " اضمحلال قيمة الأصول" – معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) " الزراعة " – معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) " عقود التأجير"	نقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إمكانيه تغيير السياسة المحاسبية المتبعة واستخدام خيار نموذج إعادة التقييم الوارد بالمعيار، وتقييم الأثر المحتمل على القوانم المالية في حاله استخدام ذلك الخيار.	تطبق التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج اعاده التقييم على الفترات المالية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك بأثر رجعى مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الي **حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.**

٢٦- الاحداث اللاحقة

- بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦٣٦) لعام ٢٠٢٤ بتعديل وإعادة إصدار بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وفيما يلي ملخص بهذه التعديلات:-

معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) القوائم المالية المستقلة.

معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) الاستثمار العقاري .

- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٢٥٪، ٢٨,٢٥٪ ٢٧,٧٥٪ على الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٧٥٪.